1985 0103 - 0014 - L

# اهالي المخطوفين واصلوا اعتصامهم على المعابر وعزل البيروتين مستمر لليوم السابع

## انعكاسات اقتصادية ومعيشية بدأت تنذر بكارثة

لليوم السابع على التوالي، واصل اهالي المخطوفين والمفقودين اعتصامهم على معابر بيروت التي اغلقوها بالحواجز الحديدية والخشبية وغيرها من العوائق، احتجاجاً على استمرار عدم ايجاد حل عادل لقضيتهم الانسانية.

في هذا الوقت، تتصاعد الانعكاسات الاقتصادية والادارية والمعيشية المترتبة على اغلاق المعابر بين البيروتين، وبدأت هذه الانعكاسات تأخذ منحى ينذر بكارثة في حال استمراره.

ويمكن تلخيص ما افرزته اجراءات قطع المعابر على النحو الاتي:

١ ـ لم يتمكن رئيس "حكومة الوحدة الوطنية" رشيد كرامي، ومعه بعض الوزراء، امس، من الوصول الى قصر بعبدا لحضور الجلسة الاسبوعية لمجلس الوزراء، الا عبر طوافة نقلتهم من الحمام العسكري.

اما في مجلس النواب، فقد تأجل اكثر من اجتماع للجان النيابية، بسبب اقفال الطرقات.

٢ ـ خفت حركة مرفأ بيروت اليومية بنسبة ٤٠ بالمئة، لان العاملين فيه من جهة واصحاب البضائع من جهة ثانية، من المنطقة "الغربية" لم يتمكنوا من الوصول اليه، ولان البضائع التي افرغت فيه والخاصة بالمنطقة ذاتها، بقيت في ارضها او في مستودعات التخزين مما يرتب اعباء مالية على اصحاب هذه البضائع الى التأخير، بالتالي، في تفريغ البواخر التي تتوافد الى المرفأ.

٣ ـ وبدوره، فان مطار بيروت الدولي، قد خفت حركته ايضاً بشكل ملحوظ، فلا المسافرين من المنطقة "الشرقية" استطاعوا بلوغه، وكذلك العائد من الخارج، الى المنطقة ذاتها، فقد اجل عودته.

٤ ـ تجميد المعاملات الرسمية في معظم الوزارات والدوائر والمصالح، لان المواطنين في شطري بيروت، اصبحوا عاجزين عن اجتياز حدود "الشطر" الذي يقيمون فيه، وكذلك الحال بالنسبة للمناطق الاخرى، التي تشكل عمقاً لاي شطر من الشطرين.

٥ ـ اخذت مؤسسات القطاع الخاص، مثل المصارف والشركات والوكالات، تشهد تقلصاً في حركتها اليومية، لان نقل واستلام المعاملات بين "البيروتين" اضحى متعذراً، الامر الذي دفع بالمسؤولين في هذه المؤسسات، الى زيادة اعتمادهم على الاتصالات اللاسلكية "التوكي ووكي"، باعتبار ان معظم خطوط الهاتف معطلة والحمدلله.

٦ ـ اقتصر دوام الموظفين في القطاعين العام والخاص، على الحيز الجغرافي المقيمين فيه، او انهم في اجازة ممددة رغماً عنهم وعن رؤسائهم، بحيث جاءهم سبب التعطيل عن العمل هذه المرة، كشحمة على فطيرة.

٧ ـ رفع معظم محطات البنزين في بيروت "الغربية"، خراطيم "النرابيش" بسبب فراغ خزاناتها من الوقود واستحالة وصول الصهاريج اليها من طرابلس مروراً ببيروت "الشرقية" بعد ان تعطل مجيئها من الزهراني بسبب الاحتلال الاسرائيلي وبواباته في الاولي وباتر وجزين والبقاع الغربي.

وتروج اشاعات كثيرة عن ان هناك صفائح بنزين تباع في السوق السوداء، كما عاد المواطن ليرى الصفوف الطويلة من السيارات امام المحطات التي لا تزال في خزاناتها بعض "الاحتياطي".

٨ ـ بدأ اصحاب شركات الغاز يفكرون جدياً في كيفية التصرف اذا استمر الوضع على حاله، فمخزون الغاز في الاوزاعي يكفي لمدة زمنية محددة، وبعد ذلك، ما العمل؟

وهنا تبرز معالم عملية ابتزاز جديدة بمبررات لا يمكن ان ينكرها احد.

٩ ـ وكما هي حال البنزين والغاز، ايضاً هناك المازوت والقمح، فاذا استمر اقفال المعابر، فان الافران ستتوقف عن العمل وبالتالي، لن يطحن القمح، ولن يخرج الرغيف من "بيت النار".

كل هذه الانعكاسات ظهرت، حتى الان، عن اعتصام اهالي المفقودين والمخطوفين والمعتقلين على بوابات العبور بين شطري بيروت، وهي مرشحة للتكاثر سلبياً يوماً بعد يوم، بل وربما، اتخذت اشكالا اخرى غير العصي والحجارة والدواليب المحروقة.

وقد صعدت امهات وزوجات وشقيقات المخطوفين، ومعهن عدد من "المؤيدين" و"المناصرين" الاعتصام على المعابر بين شطري العاصمة، تدريجياً، على مدار الايام السبعة الماضية، ومنذ اليوم الثالث طبقوا تدابير قضت بمنع المارة ايضاً.

وبينما كان بعض المواطنين "يتسللون" من "الشرقية" الى "الغربية"، وبالعكس، من خلال بعض "المسارب" التي تربط شطري بيروت مثل "مسرب" المريجة، والطيونة، او رأس النبع، الا ان هذا "التسلل" ضبط بدوره، واصبح الانقطاع الجغرافي تاماً، واقفلت جميع البوابات والمسارب وهي: المريجة ـ كاليري سمعان ـ مصالح الجيش ـ الطيونة ـ المتحف ـ زواريب محلة رأس النبع ومتفرعاتها ـ السوديكو ـ جسر فؤاد شهاب ـ المرفأ.

على ان اللبناني "الذي لا تعوزه الحجة والوسيلة" للوصول الى ما يريده، "اخترع" معبرين "للانتقال من الشرقية الى الغربية ومن الغربية الى الشرقية:

المعبر الاول: هو قريب وقصير المدى تبدأ او تنتهي حدوده في الاسواق التجارية، فبمجرد ان ينتقل المواطن من مبنى اللعازارية الى ساحة الدباس يكون قد انتقل من الغربية الى الشرقية، واذا فعل العكس يكون قد انتقل من الشرقية الى الغربية.

اما المعبر الثاني فهو بعيد وطويل المدى يبدأ في الاوزاعي، فالجبل، فشتورا، فزحلة، فبكفيا، فبيروت الشرقية، او اي مكان يتصل بها. اما طريق العودة فهي عكسية وحسب التسلسل نفسه.

في غضون ذلك، توالت امس ردود فعل الفعاليات السياسية والروحية والشعبية على قضية المخطوفين والمفقودين، مطالبة الحكومة، وجميع المسؤولين، العمل من اجل ايجاد حل عادل للقضية، وبالتالي الافراج عن الاحياء المتبقين من المخطوفين والمفقودين.

في هذا الاطار قال النائب سمعان الدويهي: يطل عام ١٩٨٥ والاوراق الضاغطة لا تزال تتزاحم من كل حدب وصوب، تطل على الحكومة والحكومة تتعثر وتضيع بين هذه الاوراق ولا تعرف من اين ستبدأ. هل ستبدأ بالوفاق لتجتاز مرحلة المفاوضات؟ ام بالاصلاح السياسي والدستوري الذي يأخذ طريقه باللجان؟ام يفتح ملف المهجرين وكيفية اعادتهم الى قراهم ومنازلهم، وهذا اذا بقيت لهم منازل؟ ام بمأساة المخطوفين التي ما زالت تتفاعل.

واضاف: "بعد كل ما تقدم، هناك اولوية جوهرية تتقدم كل شيء تتطلب الموقف الجريء والقرار القاطع لانهاء هذه المأساة اليوم وليس غداً، وهذا الانهاء ـ القرار يتم باطلاق سراح جميع المخطوفين الموجودين احياء عند جميع الفرقاء من دون استثناء ومن دون قيد او شرط، والتعويض الفوري على ذوي المفقودين والمكتومين بمعدل ٥٠ الف ليرة عن كل ضحية. وبذلك نكون قطعنا دابر الاستغلال لهذه الورقة الخطيرة وتكون الدولة اثبتت انها الام المسؤولة والساهرة والمعيلة لكل مواطن لبناني حياً كان او ميتاً لا سيما اذا كان مخطوفاً او مفقوداً.

وختم الدويهي: ان هذا الاقتراح الجدير بالعناية والاهتمام والذي يحل قضية المخطوفين يجب على الدولة ان تتبناه على الفور قبل ان تتبنى مثلا تأهيل الطرقات وتأليف المجالس المستقلة والهيئات المختلفة التي تنفق عليها مليارات الليرات. ومن اجدر من الرئيس الجميل وحكومته الرشيدة من اتخاذ مثل هذا القرار ـ الخلاص، من اجل وحدة لبنان وانتزاع الالغام من طريق مسيرة الانقاذ".

● من جهته اكد الدكتور حسين القوتلي مدير عام شؤون الافتاء ان دار الفتوى لا تزال تحيط قضية المخطوفين بكل رعاية. وقال في حديث له امس حول قضية المخطوفين ودور دار الفتوى مسؤوليتها في مايجري وموقفها من القول من ان هناك استغلالا للقضية لعرقلة مسيرة الحكم، فاكد الدكتور القوتلي "ان دور دار الفتوى ما زال كما هو في احاطة قضية المخطوفين بكل رعاية، و"القرار هو في فتح ابواب الدار وتجنيد الطاقات الموجودة فيها لاحتضان هذه القضية والمطالبة بحلها، اما مسؤولية ما يجري فانها تعود بالتأكيد الى القرار المستقل الذي اتخذته لجنة اهالي المخطوفين بعيداً عن اي دوافع سياسية. فالقضية عندهم ليست قضية معارضة او موالاة، ولا قضية هذه الحكومة او تلك، انما القضية هي قضية اب مخطوف، او ابن مفقود، او زوج لا يعرف احد مصيره انها قضية انسانية محض، سوف تبقى قائمة في كل لحظة. وتظل تثار مع كل الحكومات، وليس في وجهها، ان لم يجد المسؤولون لها حلا، وبقيت معلقة على هذا النحو، ذلك ان الطابع الانساني الذي تتميز به يجعلها قضية فوق الدوافع السياسية مهما كانت.

واضاف القوتلي قائلا: "ان الزعم بأن جهات معروفة الاهداف استغلت قضية المخطوفين والمفقودين لمآرب خاصة ولاهداف تخريبية... لعرقلة مسيرة الحكم نحو السلام والاستقرار... انما هو زعم يدخل في باب المحرمات التي لا تقيم وزناً لقضية انسانية هي بهذا الحجم وهذه المأسوية والخطورة، وان الرد على هذا الزعم يتمثل في انتحار السيدة نايفة نجار حمادة، فهذه الام المسكينة لم تنتحر بدافع من رغبة سياسية او لمآرب خاص او لهدف تخريبي او لعرقلة مسيرة الحكم نحو السلام والاستقرار واشاعة الطمأنينة بين الناس، انما انتحرت، كما نعلم ويعلم كل انسان يأسا انسانياً من ايجاد ابنها المخطوف، واذا كان هناك في لبنان من يزال يشكك في هذه الغاية الانسانية على وضوحها، فالمأساة لا تعود مأساة هذه المرأة وحدها، بقدر ما تبقى مأساة لبنان نفسه".

من الاعتصام التصاعدي

ازمة المحروقات في الغربية